

دولة رئيس مجلس النواب

الأستاذ نبيه بري المحترم

عملاً بأحكام المادة 124 من نظام مجلس النواب نتوجه إلى الحكومة بالسؤال الآتي،  
أملين الجواب عليه ضمن المهلة القانونية.

النائبة بولا يعقوبيان

بيروت في 2020/06/07

دولة رئيس مجلس الوزراء  
الأستاذ حسان دياب المحترم

الموضوع: سؤال موجّه إلى الحكومة حول سبب عدم تطبيق قانون تعليق المهل رقم 160 تاريخ 2020/5/8 على اشتراكات الهاتف الخليوي والثابت والمياه والكهرباء وفواتيرها ومواعيد دفع المستحقات المالية المتعلّقة بها.

بالإشارة إلى الموضوع أعلاه، نتوجه إلى الحكومة بالسؤال التالي:

لما كان قد صدر القانون رقم 160 تاريخ 2020/5/8 الذي علّق حكماً سريان جميع المهل القانونية والقضائية والعقدية بين تاريخ 18/تشرين الأول/2019 و 30/تموز/2020.

ولما كان هذا القانون واضح بسريانه على جميع أشخاص الحقين العام والخاص وفق ما ورد في المادة الأولى منه.

ولما كانت جميع المهل العقدية مشمولة بالتعليق المفروض بمقتضى هذا القانون، ما لم يتنازل الفرقاء صراحة وخطياً عن مفعوله وفقاً لأحكام المادة الرابعة منه.

ولما كانت المهل المتعلّقة بعقود الإشتراك في الهاتف الخليوي والثابت والمياه والكهرباء مشمولة حكماً بالتعليق المفروض بمقتضى القانون المذكور، لا سيّما أنها لم ترد في الإستثناءات المُحدّدة حصراً في المادة الثانية منه.

ولما كانت المهل والمواعيد المُحدّدة إذاً للمُشترك، بغية دفع الفواتير أو المستحقات المالية المتوجّبة عليه بهدف ممارسة حقّه في الإبقاء على اشتراكه الهاتفي أو في المياه أو الكهرباء، مُعلّقة حكماً حتى تاريخ 2020/7/30 بمقتضى القانون رقم 2020/160 طالما لم يتم التنازل عن ذلك بصورة صريحة وخطيّة.

ولما كان قد بلّغنا أن شركات الإتصالات لا زالت مُتمسّكة بالمواعيد التي كانت قد حدّدتها مُسبقاً وقبل صدور القانون رقم 2020/160 لدفع الفواتير أو لتعبئة الخطوط مُسبقة الدفع تحت طائلة إلغاء الإشتراك وإنهاء صلاحية الخطوط، وأن مؤسسات الكهرباء والمياه تحذو حذوها في هذا المجال ولا زالت تعمل على استيفاء الفواتير والمستحقات المالية خلال مدّة التعليق.

### لذلك،

أُتشرّف بأن أوجّه بواسطة رئاستكم الموقّرة، سؤالاً إلى الحكومة وتحديدأ إلى دولة رئيس مجلس الوزراء ووزير الإتصالات ووزير الطاقة والمياه، على الوجه الآتي:

1- ما هو سبب عدم تطبيق قانون تعليق المهل رقم 160 تاريخ 2020/5/8 على

اشتراكات الهاتف الخليوي والثابت والمياه والكهرباء وفواتيرها و مواعيد دفع المستحقات

المالية المتعلّقة بها رغم وضوح شمولها بأحكامه؟؟؟

2- لماذا لم تتخذ الحكومة التدابير اللازمة لفرض تطبيق قانون تعليق المهل رقم

2020/160 في هذه القطاعات ؟؟؟؟ وهل تنوي اتخاذ مثل هذه التدابير ؟؟؟؟ وفي أي

مدى زمني؟؟؟.

بناء على ما تقدم،

فإني أمل من دولتكم إجراء المقتضى القانوني وإحالة هذا السؤال إلى الحكومة للجواب عليه خلال المهلة المحددة في المادة 124 من النظام الداخلي لمجلس النواب، وإلا اضطررت الى تحويل سؤالي هذا إلى استجواب وفقاً للأصول

وتفضلوا بقبول الاحترام

النائبة بولا يعقوبيان

بيروت في 2020/06/07